

الازمة الخليجية

قطر «تناصر» الرباعي... بالشكاوى القانونية

مع استمرار الأزمة الخليجية مفتوحة على مصراعها، من دون تسجيل أي تطور على مسار الوساطات والتسوية، تواصل قطر مواجهتها للحملة ضدها من طرف السعودية والإمارات، ومعهما مصر والبحرين، بواسطة ما يتضح مع الوقت أنه خطة متكاملة الجوانب، أعدت بدقة في الدوحة أول أيام مقاطعة «الرباعي»؛ فبعد امتصاص الصدمة عقب اندلاع الخلاف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللوجستية لتعويض إقفال المنافذ البرية، تدرج القطريون في مراحل مدروسة لصعد الهجمة، وانتقلوا من الدفاع إلى الهجوم الدبلوماسي، فالإعلامي، وتسخين الخطوط مع الأميركيين وإمضاء عقود تسليحية وأخرى مع جماعات الضغط والمؤسسات الاستشارية في واشنطن. ويمنسوب واضح من الثقة بنجاح المراحل السابقة، دشنت الدوحة مرحلة جديدة عمدت فيها إلى تحرك قانوني واسع من خلال تقديم رزمة شكاوى ضد من تصفها بـ«دول الحصار».

وبعد الملف المقدم إلى منظمة الطيران المدني التابعة للأمم المتحدة (إيكافو)، وخطاب «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» المرسل إلى منظمة «اليونسكو» التابعة للأمم المتحدة، بشأن مناسك الحج، ومن ثم الشكاوى المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية ضد السعودية والإمارات والبحرين، تقدمت الدوحة أمس بشكاوى إلى أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وإلى مجلس الأمن الدولي، ضد مصر التي ترأس مجلس الأمن حالياً خلفاً للصين، متهمه القاهرة بـ«استغلال عضويتها داخل المجلس لتحقيق أغراض سياسية خاصة... لا تمت بصلة لعمل مجلس الأمن ولجانه».

وجاء في نص الخطاب المكتوب الموجه إلى مجلس الأمن، أن القاهرة تقوم «بتوجيه اتهامات ومزاعم لا أساس لها من الصحة ضد دولة قطر».

ورفضت الدوحة «بشكل قاطع جميع الاتهامات المصرية التي أثبتت التقارير الدولية والمعلومات الاستخباراتية العالمية الموثوقة وذات المصدقية أنها مفسكرة، فضلاً عن أن الاتهامات تأتي في إطار الحملة المغرضة التي تستهدف دولة قطر، والتي تعدّ مصر جزءاً منها».

واتهمت الشكاوى مصر بـ«استغلال رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بغرض تحقيق أهداف سياسية خاصة، ومحاولة تصفية حسابات مع دول معينة»، وفي لهجة بدت تصعيدية،

رأت قطر أن الحكومة المصرية تسهم «في تهينة البيئة المواتية لانتشار الإرهاب والتطرف من خلال التذرّع بمكافحة الإرهاب لتحقيق مآرب سياسية وشنّ عمليات عسكرية دعماً لأطراف في النزاعات بشكل ينتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وحقوق الإنسان».

الشكاوى القطرية الشديدة اللهجة كانت قد قدّمت نهاية الشهر الماضي، وكشف عن مضمونها أمس الأربعاء، وذلك بعد أن استبعد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة عمرو عبد اللطيف طرح الأزمة مع قطر على طاولة مجلس الأمن خلال شهر آب

كلف تيلرسون مسؤولين رفيعين العمل على إنهاء الأزمة

كلف تيلرسون مسؤولين رفيعين العمل على إنهاء الأزمة

الجاري، أثناء تولّي القاهرة لرئاسة المجلس. وبغض النظر عن جدية التحرك الأميركي، لا مؤشرات حتى الآن إلى أن لدى تيلرسون من سيلاقي مبادرته الجديدة في منتصف الطريق، خصوصاً بعد التصريحات المشتركة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان والملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، على هامش لقاء جمعتهما أمس في مدينة جدة السعودية، والتي شدّدت على «ضرورة تصحيح قطر لمسار سياساتها بما يؤكد التزامها بجميع تعهداتها».

(الأخبار)

وزير الخارجية، وجرى بحث ملّفّي ليبيا والأزمة الخليجية. وأعلن ألفانو دعم بلاده للوساطة الكويتية والجهود الدبلوماسية المندولة.

وشدد ألفانو على أهمية المبادرة الجديدة لوزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، الذي أعلن تكليفه مسؤولين رفيعين بالعمل على إنهاء الأزمة الخليجية. وعلى الرغم من الجولة المطوّلة التي كان أجزاها في الخليج، كلف تيلرسون، ليل الثلاثاء الأربعاء، كلاً من الدبلوماسي تيم لنديكينغ، والجنرال المتقاعد أنطوني زيني (كان قائداً للقوات الأميركية في الشرق الأوسط وعمل مبعوثاً خاصاً إلى الأراضي المحتلة) بالتوجه إلى منطقة الخليج «للدفع من أجل إحراز تقدّم، وحتى نتمكن من الإبقاء على ضغط مستمر على الأرض».

وحذر تيلرسون من أن الخلاف مع قطر «يزعزع الاستقرار في المنطقة ويقسم مجلس التعاون الخليجي»، مجدداً «الترام» و«واشنطن بـ«حل الأزمة الخليجية لتحقيق وحدة الخليج، ومن أجل مشروع محاربة الإرهاب».

ورأى أن أمير قطر «لعب دوراً أساسياً في نزع فتيل الأزمة منذ يومها الأول»، مؤكداً أن الدوحة حتى الآن ملتزمة بتعهداتها تجاه الولايات المتحدة. وبغض النظر عن جدية التحرك الأميركي، لا مؤشرات حتى الآن إلى أن لدى تيلرسون من سيلاقي مبادرته الجديدة في منتصف الطريق، خصوصاً بعد التصريحات المشتركة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان والملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، على هامش لقاء جمعتهما أمس في مدينة جدة السعودية، والتي شدّدت على «ضرورة تصحيح قطر لمسار سياساتها بما يؤكد التزامها بجميع تعهداتها».

(الأخبار)



(أخبار)

إلى ذلك، أكد مصدر فلسطيني آخر للصحيفة أن نية الإيرانيين بتوزيع الطعام والشراب للمتظاهرين كانت معروفة لأجهزة الأمن الفلسطينية، لكنها لم تحوّل المعلومات إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية بسبب تجميد التعاون والتنسيق الأمني. وقال هذا المصدر إن «مثل هذا الأمر ما كان ليحدث في منطقة تخضع للسيطرة الفلسطينية... ما كنا سنسمح للإيرانيين بموتى قدم كهذا، لأنه ينعكس علينا برد دول عربية». وأضافت الصحيفة أيضاً أن ما حدث من دعم إيراني للمنتفضين الفلسطينيين لقي انزعاجاً في ديوان رئيس السلطة محمود عباس.

تم توزيع الوجبات لآلاف الفلسطينيين في الحرم وفي محيطه جمعية تفعلها حركة شبابية إيرانية. كما نقلت «إسرائيل اليوم»، عن مسؤول في الأجهزة الاستخباراتية الفلسطينية، قوله «من الواضح لنا أن السلطة في طهران، بواسطة أذرعها الطويلة، تقف وراء حملة التغذية هذه. والمقصود مبالغ تصل إلى ملايين الشواكل، والإيرانيون عثروا على ثغرة لتحقيق مكاسب وإمرار رسالة إلى الجمهور الفلسطيني، من تحت أنف إسرائيل، مفادها أن إيران تهتم بهم... الملتصق الذي أرفق بالوجبات مع اقتباس مقولة خامنئي أوضح جيداً من وقف وراء وجبات الغذاء هذه».

مقالة

منزلق المرشح الواحد

عبدالله السنوسي*

أسوأ ما قد يحدث في الانتخابات الرئاسية المصرية المقبلة ألا تكون هناك منافسة جدية على اكتساب ثقة الرأي العام بين رجال وأفكار وبرامج. عندما تغيب أي قواعد تسمح بمثل تلك المنافسة، فإن الانتخابات نفسها تتحول - بقوة الواقع - إلى استفتاء مقنّع على مرشح واحد. بالنص الدستوري، فإن التعددية السياسية وتداول السلطة صلب نظام الحكم. وإذا غابت التعددية الحقيقية، فإنّ الشرعية تشرح بما يستعصي ترميمه، والمستقبل يغيّم بما لا يضمن أمناً واستقراراً وتثبيتاً للدولة. هذا وضع ينال على نحو خطير من منسوب الثقة العامة في المستقبل، التي تحتاج إليها مصر لمواجهة أزماتها المستعصية، ويضرب بقسوة في جذور الشرعية الدستورية.

قبل أي حديث عن منافس الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، لا بد من طرح الأسئلة الرئيسية عن البيئة العامة، التي تضفي على الانتخابات جديتها وتدفع قطاعات عريضة من المواطنين للذهاب إلى صناديق الاقتراع حتى يحددوا بأنفسهم مستقبلهم السياسي.

في انتخابات على هذه الدرجة من الأهمية، يفترض أن تتوافر فرص السؤال العام عن السياسات المتبعة، ما نجحت فيه وما أخفقت، وأين الأخطاء الجوهرية وسبل تجاوزها؟ قبل أن يقرر المواطنون إلى أين تذهب أصواتهم. بقدر اتساع المجال العام للتنوع السياسي في المجتمع، تكتسب أي انتخابات قدرتها على التصحيح والتصويب وضح دماء جديدة في شرايين الشرعية. إذا جفت السياسة، لا يمكن الحديث عن انتخابات لها صفة الجدية. وإذا حجبت الأفكار والتصورات عن أن تطرح نفسها بحرية، فإنّ المشهد كله سوف يكون فقيراً ومنزراً في بلد منهك يبحث بالكاد عن أمل. الحوار من طرف واحد مشروع أزمات لا سبيل للفكك منها، فهو لا يؤسس لأي توافق وطني ضروري ولا يسمح بتصحيح أي أخطاء. التوافق قضية إقناع لا إملاء، والتصحيح ضرورة إنقاذ لا تأمر. لا يعقل النظر إلى كل اختلاف رأي كأنه مؤامرة تستهدف الدولة في وجودها والاستغراق في نوع بدائي من إعلام التعبئة يصادر الحوار العام بنوبات صراخ لا تقنع أحداً ولا توفر احتراماً، فضلاً عن أنه يسقط الأزمات الماثلة.

أخطر ما يحدث - ترتيباً على خنق الحوار العام - التجهيل بأحجام الخطر الذي يعترض البلد ويهدده في مصيره. في المقابل، هناك من ينفي أي خطر من باب النكاي في الحاضر.

بلغة الحقائق، فإنّ تفشي الإرهاب خطر وجودي يهدد الأمن والاقتصاد وسلامة المجتمع، وسيناريوات تقسيم دول عربية رئيسية مثل سوريا والعراق وليبيا يضرب في الأمن القومي المصري على نحو غير مسبوق، وينذر بنزع شمال سيناء في أي «صفقة قرن» محتملة، خطر وجودي ثان، وانخفاض حصة مصر من المياه بأثر بدء ملاء سد النهضة الإثيوبي، خطر وجودي ثالث يؤثر على قدرتها في إنتاج الغذاء لمواطنيها.

الأزمات الوجودية ليست متخيلة، وقد تداهمنّا بأخطارها من دون أن تتوافر أي أرضية صلبة من توافق وطني يدرك حقائق الموقف الصعب.

التوافق مسألة حوار وقواعد وبيئة عامة تصنع الثقة في المستقبل. البيئة المسمومة لا تسمح بأي توافق، كما أن الثقة العامة لا تصنعها «فوبيا» إسقاط الدولة.

تعبير «الفوبيا» نفسه يعكس الأزمة المستعصية في تعريف الدولة ويهز ثقة المجتمع حيث يجب توكيدها. وقد ينظر إليه كإشارة لاستباحة كل رأي مخالف وكل من يجرؤ على النقد.

وذلك كله يهدم أسس الدولة بمعناها الحديث وينهي أي رهان على الانتخابات الرئاسية في تصويب السياسات. بالتفكير الدستوري، الانتخابات الرئاسية مسألة جوهرية في بناء الشرعية تتسق مع ما طلبته ثورتان في الانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة. وبالتفكير الأمني، فإنّها تحصيل حاصل والنتائج مقررة سلفاً. وقد أدت تنحية السياسة إلى التوغل في التفكير الأخير إلى حد مطالبة برلمانيين بتعديل الدستور لإرجاء الانتخابات الرئاسية لعام أو عامين باسم الظروف الطارئة، التي تتطلب إعادة النظر في فترة ولاية الرئيس. مخالفة الدستور صريحة والعواقب لا يمكن التهورين منها، فمثل هذا التفكير ينهي بالضبط أي شرعية. الفكرة أجهضت، وهذا إيجابي، غير أن التفكير بذاته يشير إلى عدم اكتراث بالشرعية الدستورية. بذلك النوع من التفكير يصعب التعويل على أي إقبال يُعدّ به أمام صناديق الاقتراع. نسب الإقبال الشعبي تشير إلى معدلات القبول العام، وهذه مسألة شرعية.

إذا كان الإحجام كبيراً، فهذا يعني أمام العالم شهادة لا شك فيها على نهاية العملية السياسية في مصر. ولذلك نداعيات بالغة السلبية على حركة الاقتصاد والاستثمار.

بصياغة أخرى، فإنّ للاستفتاء المقنّع وجهاً آخر في لجان الاقتراع، وكلاهما يسحب من خزان الشرعية. وذلك وضع لا يثبت دولة في عصر ثورة المعلومات.

بعد انقضاء الشرعية الثورية، لا شرعية أخرى غير الشرعية الدستورية. عودة الماضي شرح عميق في جذر الشرعية. ليست هناك مصلحة واحدة للدولة بمعناها الحديث في العودة إلى خطوط عام 2005، حين أجريت لأول مرة انتخابات بين أكثر من مرشح رئاسي افتقدت أي قواعد تضمن حياد أجهزة الدولة ونزاهة العملية الانتخابية وبدت استفتاءً مقنّعاً.

كان هذا العام بداية الانحدار الكبير لنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك. لا نظامه اكتسب شرعية جديدة ولا الدولة تأكدت قوتها، فالتآكل أخذ ينخر في بنيتها باسم الاستقرار حتى وصلنا إلى «يناير». القضية ليست البحث عن مرشح ينافس الرئيس الحالي، بقدر ما هي إحداث تغيير جوهر في البيئة العامة التي لا تشجع على أي تنافس جدي حتى تكتسب الانتخابات صدقيتها واحترامها وتأثيرها الإيجابي على ثقة المجتمع في نفسه.

هناك فارق جذري بين انتخابات مفتوحة وأخرى مغلقة. في الانتخابات المفتوحة وفق قواعد دستورية تضمن مدينة الدولة وديمقراطيتها وتداول السلطة، قد تبرز في السباق الرئاسي جيايد جديدة تتقدم من الخلف إلى الأمام بقوة حضورها السياسي وما تطرحه من أفكار وتصورات جديدة. على هذا النحو، صعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي لم يكن يعرفه أحد تقريباً خارج دوائر ضيقة، إلى قصر الإليزيه.

شيء من ذلك حدث في الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2012، فقد أفضت ما وفرته من أجواء مفتوحة إلى صياغة جديدة للخريطة السياسية، وكادت أسماء لم تكن معروفة من قبل على نحو كاف لجمهور الناخبين أن تحسم السباق الرئاسي لو أتبع أمامها وقت كاف إضافي - حمدين صباحي مثلاً - كانت تلك التجربة - رغم ما شابها من تجاوزات نسبية - واعدة بالانتقال من عصر إلى عصر، غير أنّ العملية السياسية التي صعّدت بها الجماعة إلى الحكم تعرضت لضربة قاصمة من تنكرها للمبادئ الديمقراطية ومحاولة التكويش على مفاصل الدولة. ثم أجهضت التحولات التالية العملية كلها باسم الدفاع عن الدولة. وقد كان للتجربة التالية في انتخابات 2014 ظروفها الخاصة التي لا يقاس عليها، فدوّى الانفجارات يهزّ العاصمة من حين لآخر وأشباح الاحتراب الأهلي في المكان. التحدي الحقيقي الآن هو الانتقال مما هو غير طبيعي إلى ما هو طبيعي، من بيئة مسمومة إلى بيئة صحية، تجيب بثقة عن سؤال تثبتت الدولة.

*كاتب وصحافي مصري